

تَفْصِيلُ الشَّرْعِيَّةِ
فِي شَرْحِ تَحْرِيرِ الْوَسِيْلَةِ

كِتَابُ الْحَجَّ

الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ

تَأَلَّفَ الْمَرْحُومُ الدَّيْمِيُّ
آيَةُ اللَّهِ الْعُظْمَى الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْفَاضِلُ اللَّيْثِي

تَحْقِيقٌ وَنَشْرٌ: مَرْكَزُ فَتَاهِ الْأَيْمَةِ الْأَضْهَارِ

فاضل موحّدي لنكراني، محمد، ١٣١٠-١٣٨٦، شارح.

[تحرير الوسيلة، شرح]

تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة: كتاب الحجّ تأليف محمد الفاضل لنكراني؛ تحقيق مركز
فقه الأئمة الأطهار (ع)، قم: مركز فقه الأئمة الأطهار (ع)، ١٤٣٥ق. = ١٣٩٣ش

ISBN: 978-600-5694-85-7

٦٠٨ ص. (موسوعة الإمام الفاضل لنكراني: ١٤).

فهرست نویسی براساس اطلاعات فیما؛ همجنین بصورت زیر نویس.

١. خمینی، روح الله، رهبر انقلاب وبنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ١٢٧٩-١٣٦٨، تحرير الوسيلة
- نقد و تفسیر. ٢. فقه جعفری - رساله عملیه. ٣. فقه جعفری - قرن ١٤. ٤. حجّ، الف، خمینی، روح الله،
رهبر انقلاب و بنیانگذار جمهوری اسلامی ایران، ١٢٧٩-١٣٦٨، تحرير الوسيلة، شرح، ب، مرکز
فقه الأئمة الأطهار (ع)، ج، عنوان، د، عنوان؛ تحرير الوسيلة، شرح، هـ، عنوان؛ شرح تحرير
الوسيلة، و، عنوان؛ كتاب الحجّ، ز، عنوان؛ موسوعة الإمام الفاضل لنكراني.

٢٩٧، ٣٤٢٢

Bp183/9/8 خ ٣٠٢٣٧٢١

رده بندی كنكره: ١٣٩٣ ت ٨/٩/١٨٣
شماره كتابشناسي ملي: ٣٥٥٤٢٩٧



مبشورات مركز الفاضل

تفصيل الشريعة في شرح تحرير الوسيلة

كتاب الحجّ (٤)

تأليف: سماحة آية الله العظمى الشيخ محمد الفاضل لنكراني (ع)

الطبعة: الأولى = ١٤٣٥هـ

المطبعة: اسراء - قم

الكميّة: ١٠٠٠

السعر: ١٣٠٠٠٠ تومان

حق چاپ محفوظ

ISBN: 978-600-5694-89-5

شابك: ٥-٨٩-٥٦٩٤-٦٠٠-٩٧٨

فهرس الموضوعات

بقية تروك الإحرام

- ٧ كون الاستمنا من محرمات الإحرام
- ٨ هل يعتبر الإنزال في حرمة الإحرامية للاستمنا، أم لا؟
- ٩ الروايات الدالة على نفي الكفارة في بعض موارد الإمنا
- ١٠ كون مقتضى الجمع بين الروايات حمل ما دل على ثبوت الكفارة على قصد الإمنا
- ١٢ بطلان الحج بالاستمنا، ولزوم الإتيان به في القابل
- ١٥ شمول الحكم لجميع موارد الاستمنا المتعقب للإمنا
- ١٦ عدم اختصاص الحكم في باب الاستمنا بالرجال
- ١٧ كون الطيب من محرمات الإحرام، وفيه: جهات من الكلام:
- ١٧ الأولى: هل المحرم هو عنوان الطيب بجميع أنواعه، أو خصوص جملة منها؟
- ١٩ الروايات الدالة على اختصاص الحرمة ببعض الأنواع
- ٢٣ الرايات الدالة على حرمة مطلق الطيب
- ٢٧ الجمع بين الروايات الواردة في الطيب
- ٢٩ الإيراد على صاحب الجواهر، والجواب عنه
- ٣١ التحقيق في مقام الجمع بين الطائفتين من الروايات

- ٣٣..... معنى الطيب ومفهومه، وكون المرجع فيه العرف واللغة.
- ٣٤..... الثانية: تنقيح متعلق الحرمة في باب الطيب.
- ٣٧..... كون مسّ الطيب من الأفعال المتعلقة بها التحريم لو استلزم الشم.
- ٤٠..... الثالثة: عدم حرمة الزنجبيل والدارصيني.
- ٤١..... وجوب الاجتناب عن الرياحين الطيبة.
- ٤١..... تقسيم الشيخ في المبسوط الطيب على ضربين.
- ٤٢..... الروايات الدالة على حرمة الرياحين بنحو الإطلاق.
- ٤٤..... ما تدلّ على جواز شمّ جملة من الرياحين.
- ٤٦..... كون خلوق الكعبة مستثنى.
- ٤٧..... الروايات الواردة في استثناء خلوق الكعبة.
- ٤٨..... استثناء ابن سعيد خلوق القبر.
- ٥٠..... استثناء ماء الورد المستعمل في تطهير الكعبة في هذه الأزمنة.
- ٥٢..... جواز أكل الفواكه ذات الرائحة الطيبة.
- ٥٣..... جواز استنشام الفواكه الطيبة الريح، وعدمه.
- ٥٦..... استثناء ما يستشمّ في سوق العطّارين في حال السعي.
- ٥٧..... وجوب إمساك الأنف فيما لو اضطرّ إلى لبس ما فيه الطيب أو أكله أو شربه.
- ٦٠..... جواز بيع الطيب وشرائه والنظر إليه من دون استنشام.
- ٦١..... كفارة استعمال الطيب، وفيه جهات من الكلام:
- ٦١..... الأولى: أصل ثبوت الكفارة في استعمال الطيب في الجملة.
- ٦١..... الثانية: ثبوت الكفارة في جميع أنواع استعمال الطيب.
- ٦٢..... الروايات الواردة في ذلك، وهي أربعة طوائف:
- ٦٢..... منها: ما ظاهره ثبوت كفارة الدم، أو دم شاة في مورد الأكل.
- ٦٢..... ومنها: ما يتوهم فيه المعارضة للطائفة الأولى.
- ٦٣..... ومنها: ما يتوهم صحّة الاستدلال به لثبوت كفارة الدم في غير مورد أكل الطيب أيضاً.

- ومنها: ما يتوهم دلالتها على أن الكفارة الطيب مطلقاً... هو التصديق دون الدم ٦٦
- الجهة الثالثة: تكرّر الكفارة بتكرّر استعمال الطيب، وعدمه ٦٩
- تكرّر الكفارة بتكرّر استعمال الطيب في صورة تخلّل الكفارة ٦٩
- كون مقتضى القاعدة في مبحث التداخل هو عدم التداخل ٧١
- كون المعيار في تشخيص وحدة الفرد وتعدّده هو العرف ٧٢
- الاستدلال بالروايات الواردة في المقام، وبيان مفادها ٧٢
- حرمة لبس المخيط للرجال ٧٥
- الروايات الواردة في المقام ٧٦
- حرمة لبس ما يشبه المخيط ٨٠
- جواز لبس المخيط القليل، كالقلنسوة والتكّة، وعدمه ٨١
- كون الهميان المخيط مستثنى ٨٣
- جواز لبس ما يشدّ به الفتق ٨٥
- عدم جواز شدّ العمامة على البطن ٨٥
- عدم حرمة لبس المخيط لو اضطرّ إليه، وثبوت الكفارة فيه ٨٧
- عدم ثبوت الكفارة فيما لو احتاج إلى شدّ فتقه بالمخيط ٨٩
- جواز لبس المخيط للنساء ٩١
- العناوين التي قد وقع التصريح في الروايات بجواز لبس النساء لها ٩٢
- حرمة لبس القفّازين والبرقع للنساء ٩٤
- كفارة لبس المخيط ٩٦
- تعدّد الكفارة وعدمه بتعدّد لبس المخيط ٩٦
- حرمة الاكتحال بالسواد ٩٧
- الروايات الواردة في الاكتحال ٩٧
- مفاد الروايات الواردة في الباب ١٠١
- جواز الاكتحال بغير السواد، وبما ليس فيه الطيب ١٠١

- ١٠٢..... عدم اختصاص حرمة الاكتحال بالنساء
- ١٠٣..... عدم وجوب الكفارة في الاكتحال بغير الطيب
- ١٠٣..... الاكتحال بما فيه الطيب
- ١٠٣..... جواز الاكتحال للمضطّر إليه
- ١٠٤..... حرمة النظر في المرأة، وفيه جهات من الكلام:
- ١٠٤..... الأولى: في أصل حرمة في الجملة في مقابل الكراهة مطلقاً
- ١٠٥..... الثانية: هل يختص الحرمة بما إذا كان النظر للزينة؟
- ١٠٨..... الثالثة: عدم اختصاص هذا المحرّم بالرجال
- ١٠٨..... الرابعة: عدم ثبوت الكفارة في هذا المحرّم
- ١٠٩..... الخامسة: استحباب التلبية عند النظر في المرأة للعالم العامد
- ١١٠..... جواز النظر إلى الأجسام الصقيلة والماء الصافي ممّا يرى فيه الأشياء
- ١١٠..... حكم النظر بسبب المنظرة
- ١١٢..... حرمة لبس ما يستر جميع ظهر القدم
- ١١٢..... الروايات الواردة في المقام
- ١١٣..... عدم اختصاص الحكم بالحقّين والجوريين
- ١١٥..... عدم حرمة لبس ما يستر بعض القدم
- ١١٦..... اختصاص الحكم بالرجال، وعدمه
- ١١٨..... ثبوت الكفارة في لبس ما يستر ظهر القدم، وعدمه
- ١٢٠..... جواز لبس الحقّين في صورة الاضطرار، واستحباب شقّ ظهر القدم
- ١٢١..... بيان المراد من شقّ ظهر القدم
- ١٢٥..... حرمة الفسوق
- ١٢٦..... معنى الفسوق ومفاده
- ١٢٧..... الروايات الواردة في الفسوق
- ١٢٩..... في الجمع بين الروايات الواردة في الفسوق

- معنى المفاخرة، وأنه هل هي داخلة في الفسوق، أم لا؟ ١٣٠
- ثبوت الكفارة بالفسوق، وعدمه ١٣٢
- حرمة الجدل ١٣٦
- معنى الجدل المحرّم على المحرم ١٣٦
- اعتبار كلمة «لا» و«بلى» في معنى الجدل ١٣٩
- معنى صحيحة معاوية بن عمّار ١٤١
- عدم كفاية معنى «لا» و«بلى» ١٤٢
- ما ذهب إليه صاحب الجواهر رحمته، وإيراد المؤلف رحمته عليه ١٤٤
- حكم الجدل الصادق من جهة ثبوت الكفارة فيه، وعدمه ١٤٦
- كيفية الكفارة في الجدل الكاذب ١٤٧
- في الجمع بين الروايات ١٥٠
- ما ذهب إليه المحقق النائيني ورده ١٥١
- لزوم التتابع في ثبوت الكفارة في الجدل الصادق في المرة الثالثة، وعدمه ١٥٢
- ما ذهب إليه صاحب الجواهر رحمته فيما لو جادل فكفر، ثم جادل فكفر، وهكذا ١٥٦
- ما ذهب إليه المؤلف رحمته في هذه الصورة في الجدل الكاذب ١٥٧
- مبناه رحمته في الجدل الصادق في هذا الفرض ١٥٩
- جواز الجدل في مقام الضرورة ١٦٢
- حرمة قتل هوائم الجسد حال الإحرام، وفيه مباحث: الأول: في قتل القملة ١٦٣
- الثاني: في قتل البقّة والبرغوث وغيرهما من هوائم الجسد غير القملة ١٦٨
- الثالث: في قتل هوائم الغير، إنساناً كان أو حيواناً ١٦٩
- الرابع: في عدم جواز إلقاء هوائم الجسد منه ١٧٠
- الخامس: عدم جواز نقل القملة ١٧٢
- السادس: في ثبوت الكفارة وعدمه ١٧٢
- حرمة لبس الخاتم للزينة ١٧٥

- ١٨٠ حرمة استعمال الحناء وعدمه.
- ١٨٤ عدم ثبوت الكفارة في لبس الخاتم واستعمال الحناء.
- ١٨٥ حرمة لبس المرأة الحلّي.
- ١٩٠ عدم ثبوت الكفارة في لبس المرأة الحلّي.
- ١٩٢ حرمة الاذهان بدهن ليس فيه طيب أصلاً.
- ١٩٦ عدم جواز الاذهان بالمطيب قبل الإحرام إذا كان ريحه يبقى إلى الإحرام.
- ١٩٨ جواز الاذهان بعد الإحرام في صورة الضرورة.
- ١٩٩ جواز أكل الدهن بعد الإحرام إذا لم يكن فيه طيب.
- ١٩٩ ثبوت الكفارة في الاذهان بالدهن الذي فيه طيب.
- ٢٠٢ الدليل على ثبوت الكفارة.
- ٢٠٥ حرمة إزالة الشعر على المحرم في حال الاختيار.
- ٢٠٨ حرمة إزالة الشعر عن الغير المحلّ.
- ٢٠٨ حرمة إزالة المحرم شعر المحرم.
- ٢٠٩ جواز إزالة المحلّ شعر المحرم، وعدمه.
- ٢١٠ جواز إزالة الشعر للضرورة.
- ٢١٢ حكم سقوط الشعر حال الوضوء أو الغسل.
- ٢١٣ كفارة حلق الرأس في حال الاختيار وعدم الضرورة.
- ٢١٥ كفارة حلق الرأس في صورة الاضطرار.
- ٢١٧ هل في إزالة شعر الرأس بغير الحلق كفارة، أم لا؟
- ٢١٨ ثبوت الكفارة في حلق بعض الرأس، وعدمه.
- ٢٢٠ ثبوت الكفارة في تنف الإبط والإطين، وبيان كيفيتها في تنف إحداهما.
- ٢٢٣ كفارة مسّ الشعر الموجب لسقوط شعرة أو أزيد.
- ٢٢٦ حرمة تغطيه الرجل رأسه، وفيه جهات من الكلام: الأولى: في أصل الحكم بنحو الإجمال ...
- ٢٢٨ الثانية: في عموم الحرمة لكلّ ما يغطّي الرأس، وعدمه.

- الثالثة: في حكم ما إذا حمل شيئاً على رأسه، وعدم الفرق بين تغطيه الكل والبعض ٢٣١
- ما أفاده بعض الأعلام رحمهم الله، والجواب عنه ٢٣٢
- الرابعة: في حكم تغطيه الأذنين ٢٣٤
- الخامسة: في استثناء عصاة الصداع وعصام القربة ٢٣٧
- حرمة الارتماس على المحرم بالماء أو بغيرها ٢٤٠
- مفاد الروايات الواردة في الارتماس ٢٤١
- عدم جواز تغطية الرأس عند النوم ٢٤٣
- وجوب رفع التغطية فوراً لو فعلها نسياناً ٢٤٥
- هل يجب التلبية بعد إلقاء القناع وحصول التذكر، أم لا؟ ٢٤٥
- جواز وضع الرأس عند النوم على المخدة والوسادة ٢٤٦
- جواز تغطية الوجه للرجل المحرم ٢٤٨
- الاستشهاد لما ذهب إليه ابن أبي عقيل بصحیحة الحلبي، والجواب عنه ٢٤٩
- وجوب الكفارة في تغطية جميع الرأس ٢٥٢
- فيما استدلّ به على ثبوت الكفارة ٢٥٣
- ثبوت الكفارة في تغطية بعض الرأس، وعدمه ٢٥٦
- ثبوت الكفارة في تغطية الرأس اضطراراً، وعدمه ٢٥٧
- تكرّر الكفارة بتعدّد التغطية، وعدمه ٢٥٨
- عدم ثبوت كفارة الشاة فيما إذا غطّى رأسه ناسياً ٢٦٠
- حرمة تغطية المرأة المحرمة وجهها ٢٦٢
- جواز تغطية المرأة وجهها بما لا يتعارف، كالحشيش والطين، وعدمه ٢٦٤
- جواز تغطية المرأة بعض وجهها، وعدمه ٢٦٤
- جواز وضع المرأة يدها بل يديها على وجهها ٢٦٦
- جواز وضع المرأة وجهها على المخدة ونحوها للنوم، وتغطيتها وجهها ٢٦٧
- وجوب ستر مقدار من الوجه للصلاة ٢٦٩
- جواز اسدال الثوب وإرساله من رأسها إلى وجهها إلى أنفها، بل إلى نحرها للستر عن الأجنيبي ٢٧٢

- ٢٧٣..... الروايات الواردة في الإسدال
- ٢٧٤..... في وجوب الجمع بين الروايات
- ٢٧٨..... تحقيق المؤلف رحمته الله في الجمع بين الروايات
- ٢٧٩..... التحقيق في مفاد صحيحة الحلبي
- ٢٨٢..... عدم وجوب الكفارة على تغطية الوجه، ولا على عدم الفصل بين الثوب والوجه
- ٢٨٣..... كون التظليل من محرمات الإحرام
- ٢٨٣..... حرمة إخراج الدم على المحرم من بدنه أو بدن غيره
- ٢٨٤..... الروايات الدالة على حرمة مطلق الإدماء
- ٢٨٥..... الروايات الواردة في الاحتجام
- ٢٨٧..... في الجمع بين أدلة جواز الاحتجام وأدلة منعه
- ٢٨٨..... الروايات الواردة في الاستياك
- ٢٨٩..... في الجمع بين النصوص الواردة في السواك
- ٢٩٠..... حرمة حكّ الجسد المؤدي إلى إدمائه
- ٢٩١..... جواز عصر الدمّل عند الضرورة
- ٢٩١..... جواز حكّ الجرب
- ٢٩١..... كون قلع الضرس من محرمات الإحرام
- ٢٩١..... عدم نهوض الدليل على ثبوت الكفارة في الإدماء
- ٢٩٢..... حرمة قلم الأظفار وقصّها
- ٢٩٢..... الروايات الدالة على حرمة القصّ أو وجوب الإبقاء بالمطابقة
- ٢٩٤..... الروايات الدالة على الحرمة بالدلالة الالتزامية
- ٢٩٥..... عدم الفرق في هذا المحرم بين الرجل والمرأة، وبين اليد والرجل
- ٢٩٥..... عدم جواز قصّ ظفر اليد الزائدة والإصبع الزائدة
- ٢٩٦..... ثبوت الكفارة في قصّ الظفر وأنها مدّ من طعام
- ٢٩٨..... كفارة تقليم خمسة أظفار وما زاد عليها

- ٣٠١ كون الكفارة في قص عشرة أظفار دم شاة.
- ٣٠٣ اعتبار عدم سبق التكفير في العشرة.
- ٣٠٥ كفارة قص جميع أظفار اليد والرجل.
- ٣٠٥ كفارة قص جميع أظفار اليدين والرجلين معاً، مع تخلل التكفير وعدمه.
- ٣٠٥ كفارة قص جميع أظفار إحداهما وبعض الآخر.
- ٣٠٨ فيما لو كان أظفار يديه أو رجله أقل من العشرة.
- ٣١٠ فيما لو كان أظفار يديه أو رجله أكثر من العشرة.
- ٣١١ كفارة قص الأظفار الأصلية وبعض الزائدة.
- ٣١٣ جواز قص الظفر أو الأظفار مع الاضطرار، وثبوت الكفارة فيه.
- ٣١٤ حكم قلع الضرس مع الإدماء، ومع عدمه، وكفارته.
- ٣١٧ حرمة قلع الشجر والحشيش النابتين في الحرم وقطعهما.
- ٣٢١ فيما استثنى من الحكم بعدم جواز القطع والقلع.
- ٣٢٢ في محدودة المستثنى.
- ٣٢٢ الروايات الواردة في هذا المجال.
- ٣٢٥ مقتضى الجمع بين الروايات.
- ٣٢٦ جواز قلع شجر الفواكه والتخيل وقطعها، وعدمه.
- ٣٢٨ جواز قلع الإذخر وقطعها.
- ٣٢٩ كفارة قطع الشجر وبعضها أو قلعها، والروايات الواردة في هذا المقام.
- ٣٣٢ الرواية الدالة على التكفير بالبقرة في قطع شجر الحرم، والتحقيق فيها.
- ٣٣٦ عدم وجوب الكفارة في قطع الحشيش أو قلعها إلا الاستغفار.
- ٣٣٧ جواز المشي المتعارف ولو استلزم قطع الحشيش، وتعليل الناقه بحشيش الحرم.
- ٣٣٧ جواز قطع العلوفة للناقه، وعدمه.
- ٣٤١ عدم جواز قطع شجر الحرم وحشيشه للمحل أيضاً فيما لا يجوز للمحرم.
- ٣٤٣ حرمة لبس السلاح على المحرم، والروايات الواردة فيها.

- ٣٤٣..... مفاد الرواية المهمة الواردة في المقام
- ٣٤٧..... عدم حرمة لبس ما لا يعدّ سلاحاً عرفاً
- ٣٤٨..... التحقيق في المسألة
- ٣٤٩..... عدم ثبوت الكفارة في لبس السلاح

القول في الطواف

- ٣٥١..... هل الطواف أول واجبات العمرة أو ثانيها؟
- ٣٥٢..... كون الطواف جزءاً للعمرة المتمتع
- ٣٥٣..... كون جزئية الطواف بنحو الركنية
- ٣٥٣..... معنى الركنية في باب الحج واختلافها مع الركنية في باب الصلاة
- ٣٥٤..... الاستدلال على ركنية الطواف
- ٣٥٦..... مقتضى التحقيق في ذلك
- ٣٥٩..... كون الأصل في باب الحج الركنية
- ٣٥٩..... هل يبطل الإحرام بعد بطلان عمرة المتمتع بسبب ترك الطواف عمداً ولو جهلاً، أم لا؟
- ٣٦٢..... وظيفة من أبطل عمرته عمداً
- ٣٦٧..... توجيه ما في المتن
- ٣٦٩..... عدم بطلان عمرة المتمتع بترك الطواف سهواً
- ٣٧٠..... فيما ورد في نسيان الطواف
- ٣٧٢..... لزوم الرجوع لقضاء الطواف في صورة عدم العسر والحرج، وإلا يجب الاستنابة
- ٣٧٤..... لزوم إعادة السعي بعد قضاء الطواف المنسي، وعدمها
- ٣٧٦..... لزوم الإحرام الجديد وعدمه في المقام
- ٣٧٧..... في الجواب عن صاحب الجواهر رحمته
- ٣٧٩..... وظيفة من ترك الطواف نسياناً حتى أحرم ودخل مكة
- ٣٨٠..... ثبوت الكفارة وعدمه في المقام فيما إذا واقع أهله

- ٣٨٦ فيما لو لم يقدر على الطواف لمرض ونحوه.....
 ٣٨٧ الروايات الواردة في المقام ومفادها.....
 ٣٩٠ فيمن قدّم السعي أو صلاة الطواف عليه.....

القول في واجبات الطواف

- ٣٩٣ اعتبار النية في الطواف وكيفيتها.....
 ٣٩٦ المراد من النية المعتبرة في الطواف
 ٣٩٧ كون متعلق النية في باب الطواف والسعي وسائر أعمال الحج هي نفس العناوين
 ٣٩٨ شرطية الطهارة من الحدثين في الطواف الواجب
 ٣٩٨ الروايات الدالة على شرطية الطهارة في الطواف
 ٤٠٢ عروض الحدث بلا اختيار في أثناء الطواف قبل بلوغ النصف
 ٤٠٣ الاستدلال على بطلان الطواف بمقتضى القاعدة، وإيراد بعض الأعلام عليه، والجواب عنه
 ٤٠٥ مقتضى الرواية الواردة في المقام؛ وهي رواية جميل
 ٤٠٧ عروض الحدث قبل تمامية الشوط الرابع، وبيان المراد من النصف
 ٤٠٩ التحقيق في مفاد رواية إبراهيم بن إسحاق
 ٤١٢ عروض الحدث بعد تمامية الشوط الرابع
 ٤١٤ أجزاء التيمم للمعذور عن الطهارة المائية بدلاً عن الوضوء والغسل
 ٤١٦ الشك في أثناء الطواف أنه هل كان شروع الطواف مع الوضوء أو بدونه
 ٤١٩ الشك في أثناء الطواف في أنه اغتسل من الحدث الأكبر قبل الطواف، أم لا؟
 ٤٢١ اعتبار الطهارة عن الخبث في الطواف
 ٤٢١ الاستدلال على اعتبارها بأمور
 ٤٢٤ اعتبار الاجتناب عما هو المعفو عنه في الصلاة، وعدمه
 ٤٢٦ حكم دم القروح والجروح في الطواف
 ٤٢٧ الشك في طهارة الثوب أو البدن قبل الشروع في الطواف

- ٤٢٧..... رؤية النجاسة في ثوبه أو بدنه في أثناء الطواف .
- ٤٣١..... فيما لو علم بعد الفراغ بوقوع جميع أشواط الطواف مع النجاسة .
- ٤٣٣..... نسيان الطهارة وتذكره بعد الطواف أو في أثناءه .
- ٤٣٥..... اعتبار شرطية الختان في صحة الطواف .
- ٤٣٦..... اعتبار الختان في الطفل، وعدمه .
- ٤٣٩..... صحة طواف من تولد مختوناً .
- ٤٣٩..... فيما لو تعدّر عليه الختان .
- ٤٤٢..... فيما إذا لم يتمكن من الختان أصلاً .
- ٤٤٤..... اعتبار ستر العورة في الطواف .
- ٤٤٦..... شرطية الإباحة فيما يستر العورة، وعدمه .
- ٤٤٨..... شرطية إباحة سائر ثيابه، وعدمه .
- ٤٥١..... اعتبار الموالاتة بين الأشواط، وعدمه .
- ٤٥١..... فيما يستدلّ به على اعتبار الموالاتة .
- ٤٥٦..... اعتبار الابتداء بالحجر الأسود .
- ٤٥٧..... اعتبار كون الابتداء بأول الحجر .
- ٤٥٩..... عدم لزوم تعلّق القصد بعنوان الابتداء بالحجر الأسود .
- ٤٦١..... وجوب الختم بالحجر الأسود .
- ٤٦٣..... الإشكال في صحة طواف بعض الجهال .
- ٤٦٥..... عدم وجوب الوقوف في كلّ شوط، وعدم جواز ما يفعله الجهال .
- ٤٦٦..... اعتبار كون البيت في الطواف على اليسار .
- ٤٦٨..... عدم اعتبار كون البيت محاذياً على الكتف حقيقة .
- ٤٧٠..... فيما لو طاف على خلاف المتعارف في بعض أجزاء شوطه .
- ٤٧١..... فيما لو سلب منه الاختيار بسبب الازدحام .
- ٤٧٢..... صحة الطواف بأيّ نحو من السرعة والبطء ماشياً وراكباً .

- ٤٧٣ هل الحجر من أجزاء البيت، أو خارج عنه؟
- ٤٧٥ لزوم إدخال الحجر في الطواف.
- ٤٧٦ بطلان طواف من طاف في الحجر في جميع أشواطه.
- ٤٧٦ فيما لو طاف في الحجر شوطاً واحداً مثلاً.
- ٤٧٧ مفاد الروايات الواردة في المقام، والجمع بينها.
- ٤٨٠ المشهور كون الطواف بين البيت ومقام إبراهيم عليه السلام في جميع الجوانب.
- ٤٨٢ تحقيق المؤلف رحمته في مقام إبراهيم عليه السلام.
- ٤٨٦ عدم الفرق بين صورتي الاختيار والاضطرار.
- ٤٨٧ اعتبار كون الطواف بين البيت ونفس المقام.
- ٤٨٨ بطلان الطواف بجعل المقام داخلاً في الطواف في جميع الأشواط.
- ٤٨٨ وجوب إعادة مقدار الواقع من الشوط أو أزيد خلف المقام.
- ٤٨٩ تضيق محل الطواف خلف حجر إسماعيل بمقداره، وعدمه.
- ٤٩٠ اعتبار الخروج عن حائط البيت وأساسه.
- ٤٩١ وجوب جبران جزء الذي مشى فيه على جدران الحجر.
- ٤٩١ جواز وضع اليد على الشاذروان وجدار الحجر أو فوقه، وعدمه.
- ٤٩٢ اعتبار كون الطواف سبعة أشواط.
- ٤٩٣ بطلان الطواف بقصد إتيانها زائداً على السبعة، أو ناقصاً عنها.
- ٤٩٣ إلحاق الجاهل المقصر بالعامد في اعتبار الأمر المذكور.
- ٤٩٥ صحة الطواف فيما لو تخيل استحباب شوط بعد السبعة الواجبة وأتى به.
- ٤٩٦ فيما لو نقص من طوافه سهواً.
- ٤٩٦ الروايات الواردة في المقام، ومفادها.
- ٥٠٠ فيما أفاده بعض الأعاظم رحمته، وردّه.
- ٥٠٢ استثناء صورة تخلل الفعل الكثير.
- ٥٠٤ فيما لو زاد على السبعة سهواً ولم تبلغ الزيادة إلى شوط كامل.

- ٥٠٥ فيما لو كانت الزيادة المفروضة شوطاً أو أزيد، وفيه جهات من الكلام:
- ٥٠٥ الأولى: في صحة الطواف وبطلانه من رأس.....
- ٥٠٦ الروايات الواردة في المقام.....
- ٥٠٩ في علاج المتعارضين.....
- ٥١٠ الثانية: في لزوم إكمال أربعة عشر أشواطاً، وعدمه.....
- ٥١٣ الرواية الواردة في المقام.....
- ٥١٤ الثالثة: في وجوب أربع ركعات، أو ركعتين فقط.....
- ٥١٥ كيفية الإتيان بالصلاة الأخيرة على فرض وجوب أربع ركعات.....
- ٥١٧ جواز قطع الطواف بلا عذر.....
- ٥٢٠ قطع طوافه مع عدم الإتيان بالمنافي حتى مثل الفصل الطويل.....
- ٥٢٠ قطع الطواف بعد إتمام الشوط الرابع والإتيان بالمنافي المفروض.....
- ٥٢٠ قطع الطواف قبل إتمام الشوط الرابع في الفرض المفروض.....
- ٥٢٤ حدوث العذر بين الطواف من مرض أو حدث.....
- ٥٢٦ الشك في عدد الأشواط بعد الانصراف.....
- ٥٢٨ الشك في كيفية الطواف بعد الانصراف.....
- ٥٣٠ الشك بعد الوصول إلى الحجر الأسود وقبل الانصراف في أنه زاد على طوافه، أم لا؟.....
- ٥٣٠ الشك قبل الوصول إلى الحجر الأسود في أن ما بيده هو السابع أو الثامن مثلاً.....
- ٥٣١ كلام بعض الأعلام رحمهم الله، وما يرد عليه.....
- ٥٣٥ في شرح عبارة الشرائع.....
- ٥٣٥ الشك في أنه الشوط السابع أو السادس، أو غيره من صور النقصان.....
- ٥٣٦ الروايات الدالة على القول المشهور؛ وهو البطلان.....
- ٥٣٨ الروايات الدالة على عدم البطلان.....
- ٥٤١ صحيحة منصور بن حازم والتحقيق في مفادها.....
- ٥٤٣ فيما إذا كان الشك في الأقل من الستة.....

- ٥٤٥ في أنه لا يعتني كثير الشكّ بشكّه
- ٥٤٥ فيما لو ظنّ في عدد الأشواط
- ٥٤٩ فيما لو تذكّر في حال السعي أنه ترك الطواف
- ٥٥٠ فيما لو تذكّر أثناء السعي نقصان الطواف
- ٥٥١ مستند التفصيل في عبارة الشرائع، وما يرد عليه
- ٥٥٤ كراهة التكلم واستحباب القراءة والدعاء في حال الطواف
- ٥٥٦ عدم وجوب كون صفحة الوجه إلى القدام في حال الطواف

القول في صلاة الطواف

- ٥٥٩ وجوب إتيانها بعد الطواف، وفيها جهات من الكلام:
- ٥٥٩ الأولى: في أصل وجوبها
- ٥٦٠ فيما يدلّ على الوجوب
- ٥٦٤ الثانية: وجوب المبادرة إلى الإتيان بها عرفاً بعد الفراغ عن الطواف
- ٥٦٥ الروايات الدالة على وجوب المبادرة ومفادها
- ٥٦٩ الثالثة: استحباب قراءة التوحيد في الركعة الأولى، وقل يا أيها الكافرون في الثانية
- ٥٦٩ الرابعة: جواز الإجهار والإخفات بصلاة الطواف
- ٥٧٠ بطلان صلاة الطواف عند الشكّ في عدد الركعات
- ٥٧٠ اعتبار جميع ما يعتبر في الصلاة المفروضة في صلاة الطواف
- ٥٧١ اعتبار كون الصلاة عند مقام إبراهيم عليه السلام
- ٥٧٢ في المراد من الآية الشريفة
- ٥٧٤ في تعيين الصلاة خلف المقام
- ٥٧٦ صورة تعدّرها خلف المقام للإزدحام أو لغيره
- ٥٧٧ فيما إذا لم يتمكن من الصلاة عند المقام
- ٥٨٠ وجوب الإتيان بصلاة الطواف بعد التذكّر وارتفاع النسيان عند المقام

- الروايات الواردة فيما إذا تذكّر بمنى ترك صلاة الطواف ٥٨١
- في الجمع بين الروايات المختلفة ٥٨٤
- جواز الاستنابة في صورة الارتحال من مكة ومشقة الرجوع، وعدمه ٥٨٦
- فيما لو تذكّر ترك الصلاة في أثناء السعي ٥٨٧
- عدم وجوب إعادة الأعمال المترتبة على الصلاة ٥٨٨
- ما ذهب إليه الشهيد في الدروس، وجواب صاحب الجواهر عنه ٥٨٩
- كون الجاهل بوجوب صلاة الطواف - التارك لها - يحكم الناسي ٥٨٩
- وجوب قضاء صلاة الطواف على الولد الأكبر ٥٩٠
- فيمن لم يتمكن من القراءة الصحيحة في صلاة الطواف ٥٩١